الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الأول من عام 2022)

من 2022/1/1-2022/3/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 21

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 25

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 29

ثامناً: أخبار الهيئة..... 36

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يناير -مارس 2022	يناير -مارس 2021	معدل التغير %
قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)	7,801.00	11,785.17	-34%
قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)	42,189.58	44,977.04	-6%
قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)	2,890.68	3,077.44	-6%
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	52,881.25	59,839.66	-12%

يتضح من البيانات انخفاض قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الأول من عام 2022 بنسبة بلغت نحو 12%، مع انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 34% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وانخفاض قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 6%، كما انخفضت قيمة سندات التوريق 6% عن الفترة المقابلة لها في عام 2021.

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2022	إغلاق مارس 2021	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	11,238.48	10,568.37	6.34%
EWI EGX70	1,910.24	1,969.00	-2.98%
EGX100 EWI	2,893.91	2,910.53	-0.57%
مؤشر تميز	4,673.08	1,299.19	259.69%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول عن عامي 2021&2022)

*: تم استحداث مؤشر تميز بدلًا من مؤشر النيل.

EGX 30 (01/01/2022 – 31/03/2022)

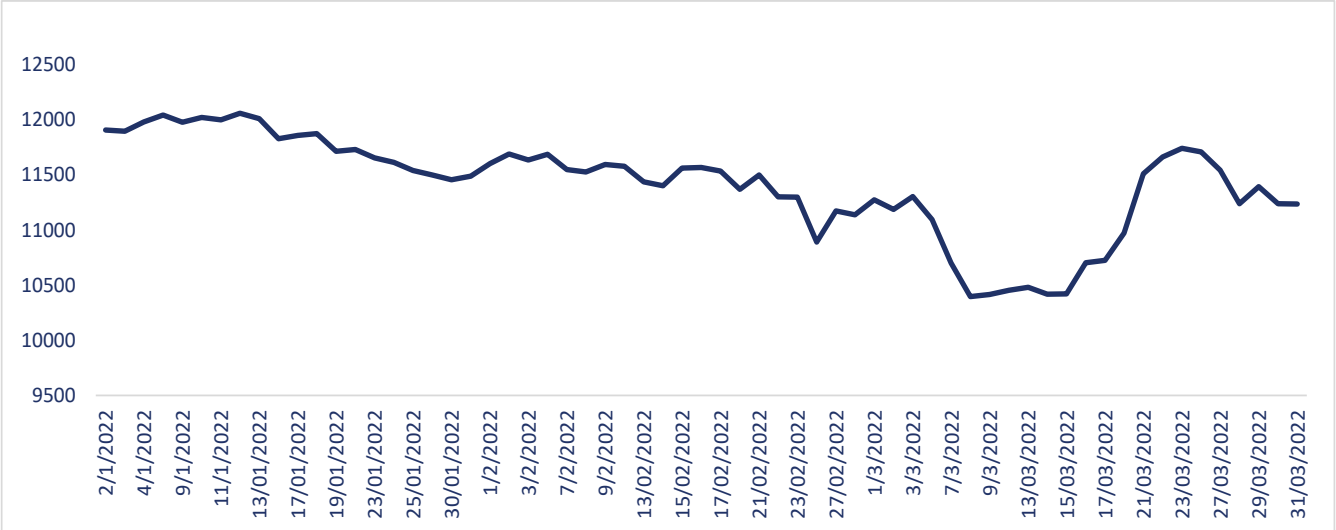

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير-مارس 2022):

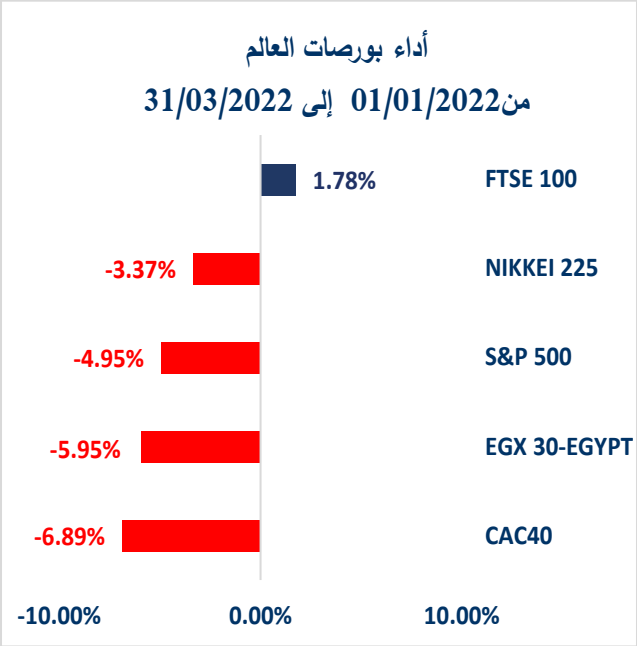

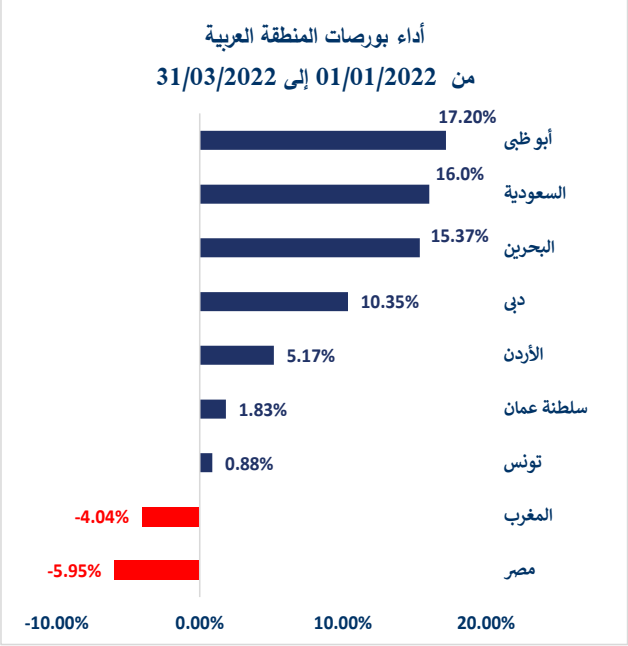

Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير – مارس 2022:

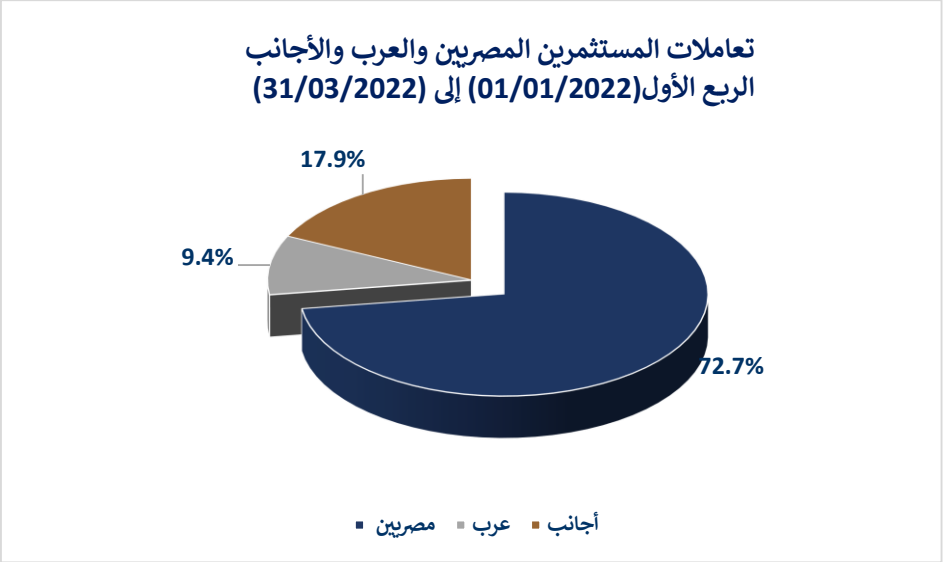

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 72.7% ثم الأجانب بنسبة 17.9% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 9.4%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	يناير - مارس 2022	يناير - مارس 2021	معدل التغير (%)
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) -تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)	62,904.92	93,581.44	-32.78%
بورصة النيل (بالمليون جنيه)	922.07	345.16	167.15%
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) -OTC (بالمليون جنيه)	17,239.52	15,163.11	13.69%
السندات (بالمليون جنيه)	367,087.14	132,920.36	176.17%
صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)	0.51	1.90	-73.13%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	447,232.10	241,666.82	85.06%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	22,109.98	40,078.39	-44.83%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2021 & 2022).

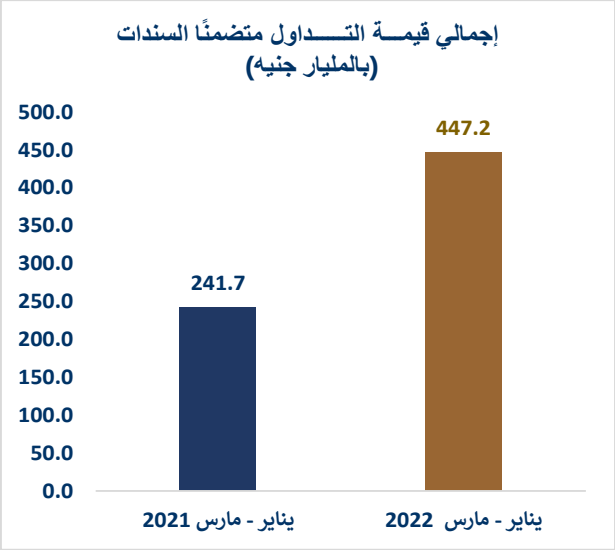

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) ارتفعت في الربع الأول من عام 2022 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2021، من نحو 241.7 مليار جنيه إلى نحو 447.2 مليار جنيه بمعدل ارتفاع بلغ 85.06 %.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2022

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 726.4 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2022 وذلك بزيادة بلغت نحو 11.77%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 12.07% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق مارس 2022	إغلاق مارس 2021	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	726.4	649.9	11.77%
رأس المال السوقي لـ EGX30	431.6	360	19.89%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.4	1.1	118.18%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2021 & 2022).

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 6014.61 مليار جنيه لعام 2021/2020 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير حتى مارس 2022):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,469.8	5,331.1	2.60%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	7,745.1	6,703.6	15.54%
إجمالي	13,214.9	12,034.7	9.81%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,386.5	2,940.7	-18.85%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	5,122.1	3,135.5	63.36%
إجمالي	7,508.6	6,076.2	23.57%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

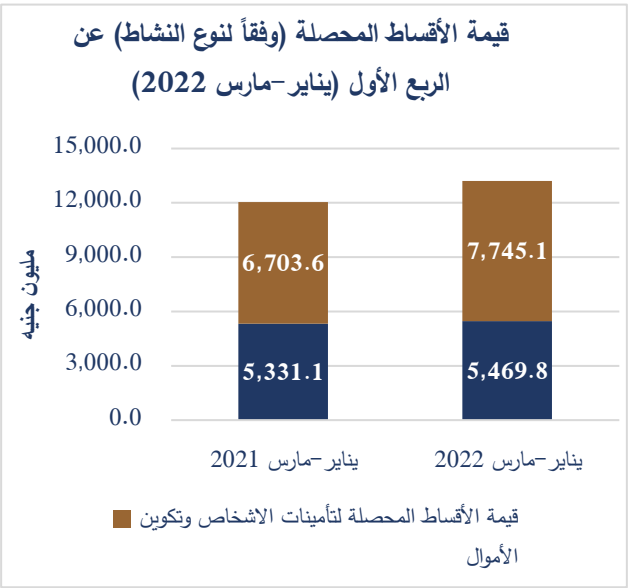

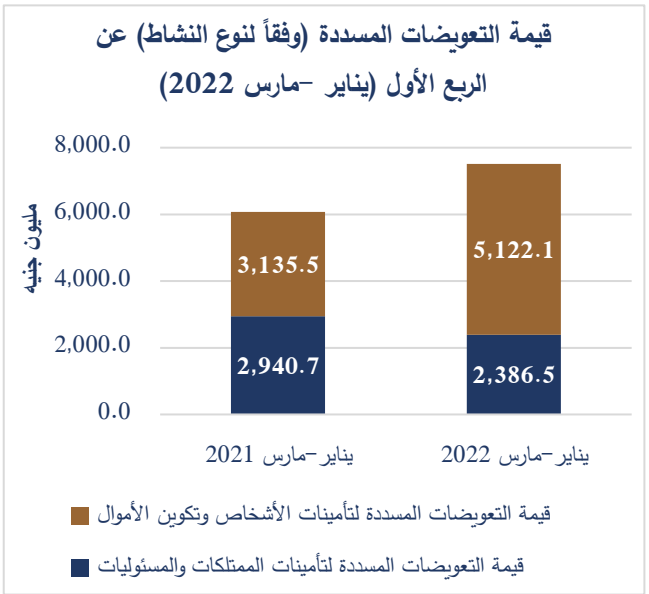

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يناير حتى مارس 2022):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	11,335.8	11,027.6	2.79%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,879.1	1,007.1	86.59%
إجمالي	13,214.9	12,034.7	9.81%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	6,849.0	5,499.5	24.54%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	659.6	576.7	14.37%
إجمالي	7,508.6	6,076.2	23.57%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

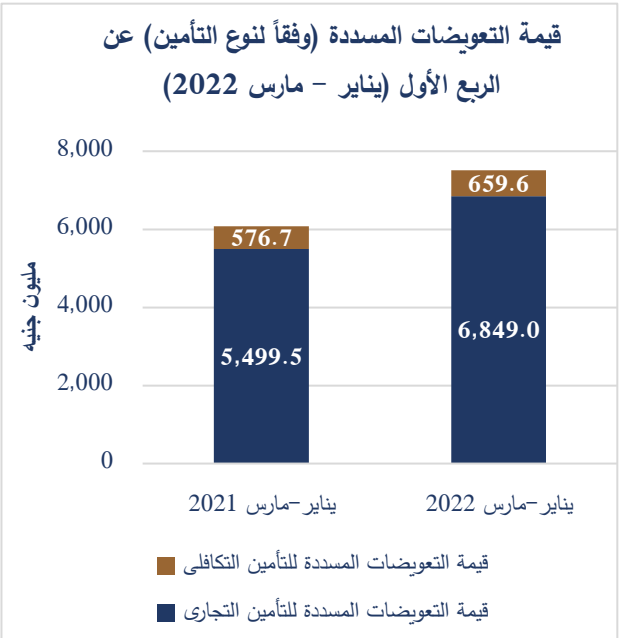

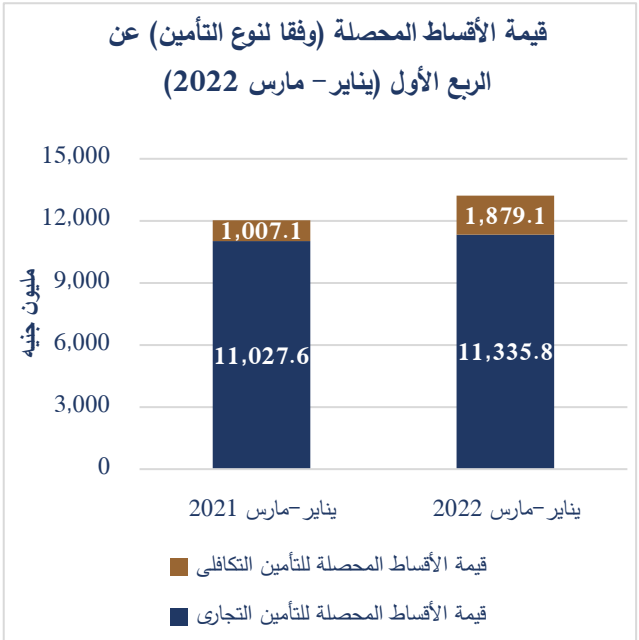

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2022	حتى مارس 2021
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	42
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى مارس 2022	حتى مارس 2021
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	95	93
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	12823	13290
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	20	22
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	329	365
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	376	369
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 4.4 مليار جنيه عن الربع الحالي (2022/1/1-2022/3/31) مقابل نحو 3.1 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 44.9%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2022:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يناير-مارس 2022)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2021		يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2021	
الإجمالي	2577	1466	75.78%	3465.5	1703.3	103.46%

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2022/1/01-2022/3/31) بنسبة تصل إلى 75.78% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2021، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 103.47% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (3-2) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (يناير-مارس 2022)

الدخل الشهري بالجنيه	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2021		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
حتى 2500	162	6.29%	300	20.46%	-46.00%
أكبر من 2500 -3500	224	8.69%	135	9.21%	65.93%
أكبر من 3500	2191	85.02%	1031	70.33%	112.51%
الإجمالي	2577	100.00%	1466	100.00%	75.78%

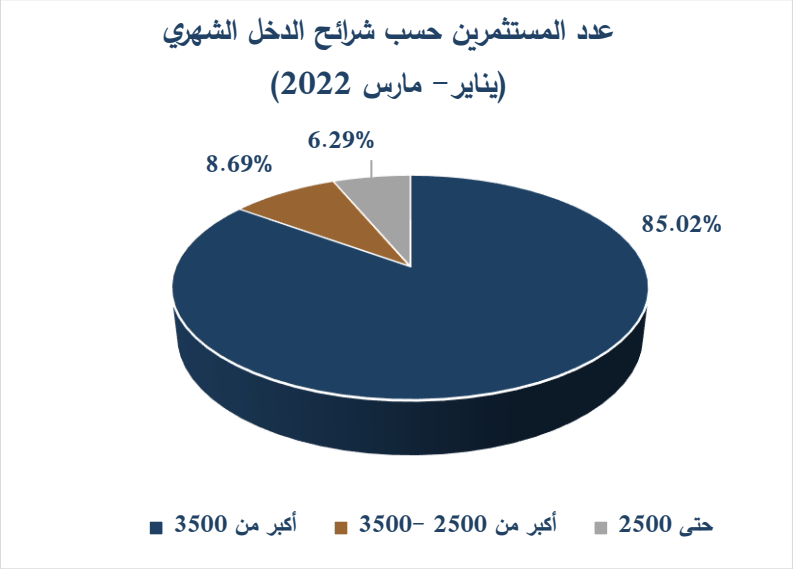

يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) نحو نسبة 85.02%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 6.29% وذلك في الربع الأول من عام 2021 (2022/1/1-2022/3/31).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يناير-مارس 2022)

فئة المساحات م2	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	61	2.37%	22	1.50%	177.27%
من 66-86 م2	147	5.70%	155	10.57%	-5.16%
أكبر من 86 م2	2369	91.93%	1289	87.93%	83.79%
الإجمالي	2577	100.00%	1466	100.00%	75.78%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 91.93% في الربع الأول من عام 2022، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 87.93%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يناير-مارس 2022)

نوع الغرض	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2021		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2533	98.29%	1324	90.31%	91.31%
أخرى	44	1.71%	142	9.69%	-69.01%
الإجمالي	2577	100.00%	1466	100.00%	75.78%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يناير-مارس 2022)

نوع العميل	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2021		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	771.0	22.25%	821.1	48.21%	-6.10%
عميل صندوق	92.7	2.67%	62.1	3.65%	49.28%
محافظ مشتراه	2601.8	75.08%	820.1	48.15%	217.25%
الإجمالي	3465.5	100.00%	1703.3	100.00%	103.46%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية مارس 2022	في نهاية مارس 2021	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	16	14	14.3%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	2831.6	2402.8	17.8%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 16 بنهاية الربع الأول لعام 2022، مقابل 14 شركة في نهاية الربع الأول عام 2021 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2022 نحو (184) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (190) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2021 بمعدل انخفاض بلغ 3.16% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس عام 2022

البيـــان	في نهاية مارس 2022	في نهاية مارس 2021	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	184	190	-3.16%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يناير -مارس 2021	يناير -مارس 2022	معدل التغير %
عدد العقود	994	890	11.69%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	21,769.9	16,445.0	32.38%

شهدت الفترة من يناير-مارس عام 2022 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى نحو 21.8 مليار جنيه مقارنةً بـ 16.4 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 11.69%، بينما ارتفع عدد العقود من 890 عقدًا إلى 994 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 32.38%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

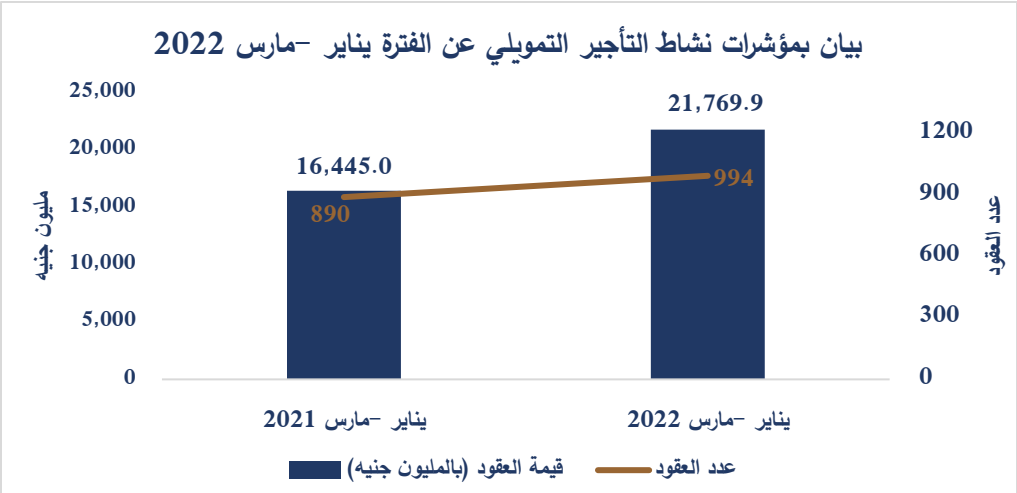

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2021	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	16,889.5	77.58%	13,375.2	81.33%
2	سيارات نقل	993.4	4.56%	764.1	4.65%
3	آلات ومعدات	781.6	3.59%	938.6	5.71%
4	معدات ثقيلة	748.9	3.44%	502.1	3.05%
5	خطوط إنتاج	589.1	2.71%	298.7	1.82%
6	بواخر	580.7	2.67%	39.0	0.24%
7	سيارات ملاكي	410.2	1.88%	361.8	2.20%
8	أجهزة مكتبية	249.2	1.14%	50.8	0.31%
9	أخرى	527.3	2.42%	115.0	0.70%
	الإجمالي	21,769.9	100.00%	16,445.2	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يناير-مارس 2022) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 16.9 مليار جنيه وبنسبة 77.58% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 81.33% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 4.56% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 0.8 مليار جنيه وبنسبة 3.59% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 26 شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل21 شركة خلال الفترة المثيلة من العام السابق.
- اعتلت صدارة قائمة الشركات – بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية –خلال الفترة محل الدراسة شركة كوربليس للتاجير التمويلى –مصر (كورب ليس) وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 19.63%، تليها المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية بنسبة 12.04%، لتأتى في الترتيب الثالث شركة جلوبال كورب للخدمات المالية بنسبة 11.12%من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة:

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي
(يناير-مارس 2022)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	كوربليس للتاجير التمويلى –مصر (كورب ليس)	4,274.4	19.63%
2	المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية	2,620.5	12.04%
3	شركة جلوبال كورب للخدمات المالية	2,420.8	11.12%
4	شركة العربى الافريقى الدولى للتاجير التمويلى	2,153.1	9.89%
5	كايرو للتأجير التمويلى	1,129.8	5.19%
6	بي ام للتأجير التمويلي	1,114.2	5.12%
7	أبو ظبي الإسلامي للتمويل اديفاينانس	921.3	4.23%
8	التعمير للتاجير التمويلى	872.5	4.01%
9	الشركة الدوليه للتاجير التمويلى –انكوليس	747.3	3.43%
10	أخرى	5,516.0	25.34%
	الإجمالي	21,769.9	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).
- الحصص السوقية للشركات بعد حذف قيمة وكيل الضمانات من إجمالي قيمة العقود لكل مؤجر.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 11.6 مليار جنيه في نهاية مارس 2022 بالمقارنة بنحو 7.2 مليار جنيه في نهاية مارس 2021، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 61.2%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	في نهاية مارس 2022	في نهاية مارس 2021	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	11602	7195.5	%61.2
الشركات المحيلة (العملاء)	459	363	%26.4

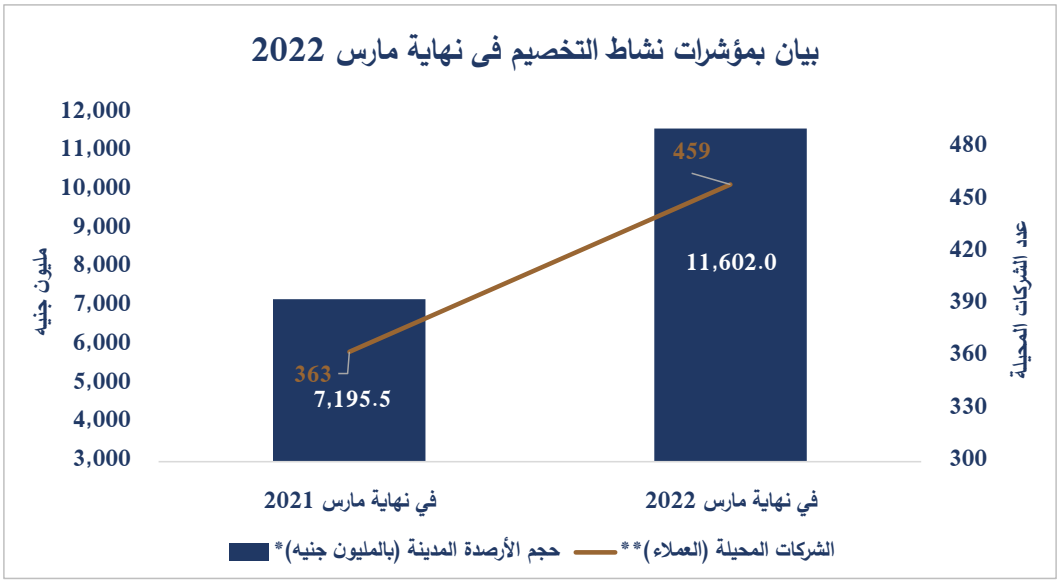

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يناير-مارس 2022	يناير-مارس 2021	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	6620.8	3470	%90.8
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	4070.26	2181	%86.6
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	2550.58	1289	%97.9

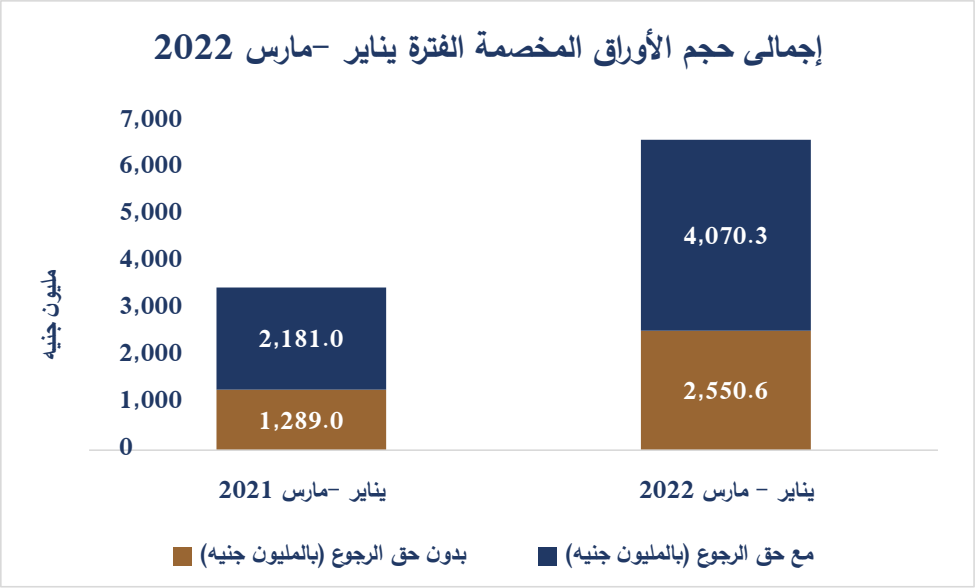

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية مارس 2022	في نهاية مارس 2021
إجمالي عدد الشركات المقيدة (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	30	22

جدول (5-4) الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2022)

اسم الشركة	يناير-مارس 2022	
	حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية
المصريه للتخصيم	1178	17.79%
المجموعة المالية هيرميس	1015	15.33%
كيو ان بي الأهلي للتخصيم	763	11.52%
درايف للتخصيم	734	11.09%
جلوبال كورب للتمويل	405	6.11%
التعمير للتاجير التمويلي والتخصيم	396	5.97%
كونتكت للتخصيم	357	5.39%
التوفيق للتاجير التمويلي	282	4.26%
جلوبال كورب للخدمات المالية	260	3.93%
ام ال اف	255	3.86%
أي بي أي للتخصيم	219	3.31%
بي ام للتاجير التمويلي	154	2.32%
انماء للتمويل	137	2.07%
يونايتد للتمويل	132	1.99%
أخرى	334	5.05%
الاجمالى	6621	100.00%

الحصص السوقية لشركات التخصيم (يناير-مارس 2022):

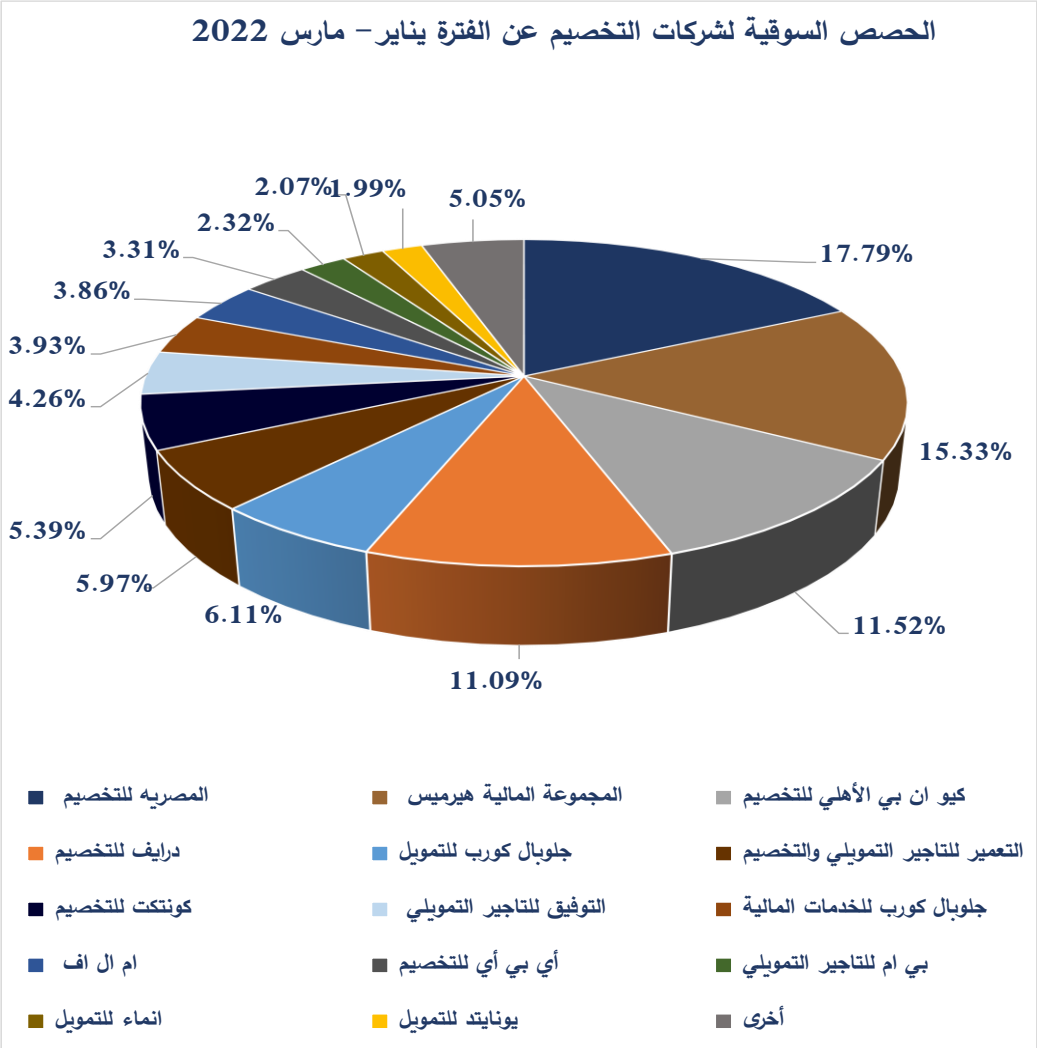

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يناير-مارس 2022
عدد العملاء	693,085
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	6,845.8

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يزيد عن 693 ألف عميل خلال الربع االأول (يناير-مارس) 2022، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 6.8 مليار جنيه خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا النشاط خلال الفترة القادمة في ظل المبادرات الرئاسية المتتالية التي تشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	يناير-مارس 2022	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	3,131.6	45.75%
2	شراء سيارات ومركبات	2,213.6	32.34%
3	الأثاث وتجهيزات المنازل	334.5	4.89%
4	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	271.2	3.96%
5	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	259.3	3.79%
6	سلع معمرة أخرى	251.4	3.67%
7	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	110.1	1.61%
8	اشتراكات النوادي	69.1	1.01%
9	المواد الغذائية	65.6	0.96%
10	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	50.2	0.73%
11	خدمات تعليمية	21.9	0.32%
12	خدمات طبية	17.6	0.26%
13	أخرى	49.8	0.73%
	الإجمالي	6,845.8	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يناير-مارس) 2022 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والالكترونية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3131.6 مليون جنيه وبنسبة 45.75% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء السيارات والمركبات باستحواذه على 32.34% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت 2213.6 مليون جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأثاث وتجهيزات المنازل بقيمة تمويل بلغت نحو 334.5 مليون جنيه وبنسبة 4.89% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

(أ) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كونتكت للتمويل الاستهلاكي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 34.83%، تليها شركة فاليو للتمويل بنسبة 31.35%، لتأتى في الترتيب الثالث شركة حالاً للتمويل الاستهلاكي بنسبة 14.23% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (يناير–مارس) 2022:

جدول (6–3) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي
(يناير–مارس 2022)

م	اسم الشركة	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	كونتكت للتمويل الاستهلاكي	1,592.1	34.83%
2	فاليو للتمويل	1,433.0	31.35%
3	حالاً للتمويل الاستهلاكى	650.5	14.23%
4	بريميوم انترناشونال لخدمات التمويل	364.8	7.98%
5	سي أي للتمويل الاستهلاكي (سهولة)	186.2	4.07%
6	بلنك للتمويل الاستهلاكى	97.7	2.14%
7	درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية	83.8	1.83%
8	عبد اللطيف جميل للتمويل	83.2	1.82%
9	سكاي فينانس للتمويل الاستهلاكي	38.3	0.84%
10	بلتون للتمويل (بل كاش)	26.4	0.58%
11	رواج للتمويل الاستهلاكي	7.5	0.16%
12	المصرية للتمويل الاستهلاكي	4.3	0.09%
13	ام ال اف للتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكى	3.1	0.07%
14	اندروس للتمويل	0.1	0.001%
	إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي	4,570.9	100.00%

(ب) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة شركة بي تك للتجارة والتوزيع وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 49.90%، تليها شركة أمان للخدمات المالية بنسبة 30.50%، لتأتى في الترتيب الثالث المنصور للسيارات بنسبة 5.11% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (يناير–مارس) 2022:

جدول (6–4) الحصص السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي
(يناير–مارس 2022)

م	مقدم خدمة التمويل الاستهلاكي	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي تك للتجارة والتوزيع	1,135.1	49.90%
2	امان للخدمات المالية	693.8	30.50%
3	المنصور للسيارات (منصور شيفورليه)	116.2	5.11%
4	راية للالكترونيات	108.2	4.76%
5	اس ام جي لخدامات التقسيط	71.6	3.15%
6	بافاريان كونتكت لتجارة السيارات	51.9	2.28%
7	مشروعي للتجارة	40.4	1.77%
8	عز العرب كونتكت فايننشيال	39.4	1.73%
9	ار أي زد جروب (رزق الله)	11.1	0.49%
10	مانترا للسيارات	4.2	0.19%
11	كونتكت المصرية العالمية	2.9	0.13%
إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي		2,274.9	100.00%

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الأول من عام 2022 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2021

تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (7-1) أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لكل فئة (أ – ب – ج، والشركات)

الفئة	نهاية الربع الأول من عام 2022				نهاية الربع الأول من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
شركات	1532.24	42.25%	17824.62	58.07%	1300.04	40.59%	11582.08	55.19%
جمعيات (أ)	1843.17	50.82%	11207.36	36.51%	1666.62	52.03%	8008.87	38.16%
جمعيات (ب)	95.88	2.64%	829.81	2.70%	88.95	2.78%	631.38	3.01%
جمعيات (ج)	155.26	4.28%	833.16	2.71%	147.59	4.61%	763.76	3.64%
الإجمالى	3626.55	100.00%	30694.95	100.00%	3203.19	100.00%	20986.09	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 46.2% حيث بلغت نحو 30.7 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 21 مليار جنيه.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 13.2% حيث بلغ العدد حوالي 3.6 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2022، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.2 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 17.8 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.5 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الأول من عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 58.1%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 42.3%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 11.2 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 37.1 %، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.8%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 829.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 95.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 631.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 89 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 2.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.6%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 833.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 155.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2021، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 763.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 147.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.3%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول(7-2) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

	نهاية الربع الأول من عام 2022				نهاية الربع الأول من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
تجاري	2344.70	64.65%	18712.29	60.96%	2085.37	65.10%	12868.57	61.32%
خدمي	466.88	12.87%	4180.88	13.62%	402.76	12.57%	2835.96	13.51%
زراعي	586.10	16.16%	5757.93	18.76%	485.83	15.17%	3677.00	17.52%
إنتاجي	228.87	6.31%	2043.86	6.66%	229.22	7.16%	1604.56	7.65%
الإجمالى	3626.55	100.00%	30694.95	100.00%	3203.19	100.00%	20986.09	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 18.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الأول عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 12.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.1 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 70%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 64.7%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 466.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 402.8 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.6 %، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 12.9%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 5.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 586 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 485.8 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.8%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.2%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 228.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 229.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.7 %، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.3%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (7-3) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

	نهاية الربع الأول من عام 2022				نهاية الربع الأول من عام 2021			
	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
ذكور	1403.68	38.71%	16442.70	53.57%	1211.34	37.82%	11119.89	52.99%
إناث	2222.87	61.29%	14252.26	46.43%	1991.85	62.18%	9866.20	47.01%
الإجمالى	3626.55	100.00%	30694.95	100.00%	3203.19	100.00%	20986.09	100.00%

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول عام 2022 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2022 نحو 16.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.4 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 11.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.2 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2022 المركز الأول بنسبة 53.6%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 38.7%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2022 نحو 14.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 9.9 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2022 المركز الثاني بنسبة 46.4% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 61.3%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1026) في نهاية الربع الأول عام 2022، وذلك بالمقارنة بعدد (990) في نهاية الربع الأول عام 2021 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

البيان	عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2022			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الأول عام 2021		
	عدد الجهات المرخص لها	الفروع	إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط	عدد الجهات المرخص لها	الفروع	إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	18	882	900	17	725	742
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	15	105	120	16	84	100
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	976	82	1058	944	45	989
الشركات	17	1349	1366	13	1051	1064
الإجمالي	1026	2418	3444	990	1905	2895

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (36) جهة ممثلة في 32 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى 4 شركات بنهاية الربع الأول من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 1026 جهة مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2021 حيث بلغت 990 جهة تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تعلن حلول موعد عدم خضوع المقيم للضريبة على الدمغة الخاصة بعمليات بيع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية

أعلنت الهيئة عن حلول موعد عدم خضوع المقيم للضريبة على الدمغة الخاصة بعمليات بيع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية والمقررة بالمادة رقم 83 مكرراً من قانون ضريبة الدمغة المشار إليه اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 2022/1/2.

وذلك إعمالاً لأحكام القانون رقم 199 لسنة 2020 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980 وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وعلى الأخص المادة الخامسة منه وعلى جميع الشركات العاملة بمجال الأوراق المالية الالتزام واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمراعاة تنفيذ تلك الأحكام.

إطلاق مبادرة التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء

أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري إعلانا مشتركا يدعو جهات التمويل المتعددة–وبصفة خاصة–التي تزاول نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر والخاضعة لإشراف ورقابة كل منهما نحو اتباع مُبادرة "التمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء" التي يتبناها الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للارتقاء بجودة الخدمات المالية المقدمة في نشاط التمويل متناهي الصغر في السوق المصرية، وبمساندة من وزارة التعاون الدولي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ويهدف الإعلان إلي دعم وتشجيع تطبيق مبادئ التمويل المسؤول الذي يلبى الاحتياجات الفعلية للعملاء وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية للتمويل المسؤول وحماية حقوق العملاء في صناعة التمويل متناهي الصغر.حيث تتضمن آلية التمويل أدوات قياس مهمة للعميل ولجهة التمويل تتيح التعرف على قدرة العميل على الاقتراض والوفاء بالتمويل والأقساط في مواعيد استحقاقها، وهذا الأمر يتطلب من جهة التمويل دراسة الوضع المالي والائتماني للعميل ومعرفة احتياجاته الحقيقية وظروفه العامة والتزاماته الخاصة بما في ذلك مصاريفه.

مصر تحتل المركز الثالث من بين أكبر خمسة اقتصادات عربية لعام 2021

استطاعت مصر أن تتصدى لآثار جائحة "كوفيد 19" بفضل برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي نفذته، على الرغم من الآثار السلبية للجائحة على اقتصادات العالم، واستطاعت مصر أن تحتل المركز الثالث من بين أكبر خمسة اقتصادات عربية لعام

2021، حيث يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي المصري حوالي 394 مليار دولار خلال العام المالي 2022/2021، مقارنة بحوالي 362 مليار دولار في 2021/2020.

واستطاع القطاع المالي غير المصرفي مواصلة الأداء المتميز في خدمة خطط التنمية في مصر، فيما يخص قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي، وبلغت ما يزيد عن 217 مليار جنيه. ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الإسمية وإصدارات تخفيض رأس المال، وصلت القيمة إلى ما يزيد عن 280 مليار جنيه مقارنة بحوالي 194 مليار جنيه في العام الماضي، بزيادة قدرها 45%. كما شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال المصري، وهو إصدار بقيمة 100 مليون دولار –أي ما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري كما شهد نشاط التأمين ارتفاع إجمالي الأقساط ليصل إلى ما يقرب من 48 مليار جنيه في 2021 مقارنة بحوالي 40 مليار جنيه في 2020، بزيادة قدرها 19%، وبلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة ما يزيد عن 102 مليار جنيه في 2021 مقارنة بما يقرب من 86 مليار جنيه في 2020، بزيادة قدرها 20%. وعلى صعيد أنشطة التمويل، حقق التمويل العقاري بلغ حجم التمويل الممنوح من قبل شركات التمويل العقاري ما يزيد على 8 مليار جنيه في عام 2021 مقارنة بحوالي 3.4 مليار جنيه في عام 2020، بارتفاع بلغ 138%. وفيما يخص التأجير التمويلي، بلغت قيمة العقود ما يقرب من 80 مليار جنيه في 2021 مقارنة بحوالي 60 مليار جنيه في 2020، بزيادة قدرها حوالي 36%. أما نشاط التخصيم بلغ حجم الأوراق المخصمة ما يزيد على 20 مليار جنيه في 2021 مقارنة بحوالي 11 مليار جنيه خلال عام 2020، محققًا زيادة قدرها 80.%

وأما على صعيد التمويل متناهي الصغر بلغت قيمة أرصدة التمويل خلال عام 2021 ما يقرب من 27 مليار جنيه مقارنة بحوالي 19 مليار جنيه في 2020، بزيادة قدرها 39%. وفي مجال الضمانات المنقولة، قاربت قيمة الإشهارات على تريليون جنيه – بالتحديد 984 مليار جنيه–في نهاية عام 2021، مقارنة بما يقرب من 738 مليار جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 33.5%. وبالإضافة إلى ذلك، شهد نشاط التمويل الاستهلاكي بلوغ قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح ما يزيد عن 17 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 8 مليار جنيه في 2020، بارتفاع بلغ 105%.

إعفاء المواطنين راغبي اقتناء الوحدات السكنية بنظام الإجارة من سداد الدفعات المقدمة

تماشياً مع توجهات الدولة المصرية برفع الأعباء عن كاهل المواطنين لتمكينهم من امتلاك وحدات عقارية، أصدرت الهيئة إجراء تيسيرا لراغبي الحصول على تمويل عقاري لاقتناء وحدات سكنية بنظام الإجارة بإعفائهم من سداد الدفعات المقدمة، وذلك بعد أن تلاحظ أن إلغاء الدفعات المقدمة سيساهم بشكل كبير في قدرة شريحة واسعة من المواطنين على تملك الوحدات السكنية بنظام الإجارة. حيث تسعى الهيئة من وراء ذلك إزالة أية معوقات تواجه نشاط التمويل العقاري والعمل على حل أي مشكلات قد تواجه النشاط وتحول دون النهوض به، حيث كانت القواعد التنظيمية المعمول بها للتمويل العقاري للأغراض السكنية تنص على أنه لا يجوز التمويل بأكثر من تسعين في المائة من قيمة الوحدة أو الضمانة المقدمة بحسب الأحوال، وفى حالات البناء أو الترميم أو التحسين يمكن التمويل بكامل القيمة بما لا يتعدى 90% من قيمة الوحدة أو الضمانة المقدمة، وكان المواطن يقوم بسداد الفرق

في قيمة الوحدة كدفعة مقدمة. وقد رأت الهيئة إضافة تيسير جديد على القواعد المعمول بها في التمويل العقاري للأغراض السكنية وأجاز منح المواطن تمويل عقاري بنسبة 100% من قيمة العقار في حالات التمويل بنظام الإجارة، وهو الإيجار المنتهى بالتملك في نهاية مدة الإيجار أو أثنائها.

لتصل إلى مليار جنيه: الرقابة المالية تُساند جهود الدولة المصرية ومبادراتها المتعددة مثل" حياة كريمة" و "قادرون باختلاف" بمبلغ 500 مليون جنيه

قررت الهيئة مساندة جهود الدولة المصرية على القيام بأعبائها المتزايدة في ظل الأوضاع الراهنة، ومبادراتها المختلفة بمبلغ 500 مليون جنيه من فوائض الهيئة، مثل المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للفئات الأكثر احتياجا في التجمعات الريفية على–مستوى جمهورية مصر العربية–والارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين، ومبادرة "قادرون باختلاف" لدعم وتشجيع أصحاب الهمم وذوي القدرات الخاصة.

ويُعد قرار المجلس استجابة فورية لمساندة الإجراءات التنفيذية التي سيتم العمل من خلالها في الفترة المقبلة والموجهة خصيصًا لأبناء الوطن من ذوي الهمم، والتي سبق وأُعلنت بنهاية العام الماضي خلال احتفالية "قادرون باختلاف" لأصحاب الهمم وذوي القدرات الخاصة؛ ومنها صياغة برامج لتدريب وتشغيل ذوي الهمم في مجالات مختلفة.

لأول مرة في تاريخ سوق المال: فتح الباب أمام تأسيس شركات وطنية للتصنيف الائتماني (Credit Rating) وزيادة عددها بمصر

عدلت الهيئة ضوابط منح الترخيص وقواعد تملك الأسهم بشركات تقييم وتصنيف ترتيب الأوراق المالية وبما يسمح بتأسيس شركات وطنية للتصنيف الائتماني بعد إلغاء شرط الالتزام بوجود مساهمة من جهات التصنيف الائتماني الدولية في رأس مال شركات تقييم وتصنيف ترتيب الأوراق المالية العاملة بسوق المال المصري.

وقد صدر هذا التعديل ليُحفز على وجود شركات وطنية للتصنيف الائتماني بالقطاع المالي غير المصرفي، وزيادة عددها مما يساهم في تعزيز قدرات القطاع وخلق مناخ تنافسي داخل الاقتصاد الوطني يخدم مصلحة المتعاملين من مؤسسات وأسواق وعملاء ويتيح التعامل مع أكثر من بديل لشركات الجدارة الائتمانية.

الهيئة العامة للرقابة المالية تستعرض مقترح "الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026"

عرضت الهيئة على اجتماع مجلس الوزراء مقترح "الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026".
نظرا لأهمية تبني استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية، حيث أن المعرفة الأساسية في التمويل الشخصي أضحت مهارة أساسية يحتاجها الأفراد للاستفادة من التطورات الناشئة في عالم المال، بهدف زيادة قدرة المواطن على التخطيط للمستقبل، وتحسين أداءه الاستثماري، واتخاذ قرارات مالية سليمة، وتحقيق التوازن بين قدراته. واحتياجاته المالية.
وعرضت الهيئة نتائج عدد من الدراسات الدولية حول مستوى الثقافة المالية بين الفئات، وعلاقة الثقافة المالية بالشمول المالي، وسلوك الأفراد، وتحقيق الاستقرار المالي، والتعليم المالي، ودورها في الحد من الفقر ومستويات الثقافة المالية حول العالم، والدول التي لديها استراتيجيات للثقافة المالية، حيث بلغت معدلات الثقافة المالية في مصر 27%، وفقاً لتقرير مؤسسة "ستاندرد اند بورز" حول مستويات الثقافة المالية حول العالم.
و تهدف الاستراتيجية إلى رفع الثقافة والمهارة المالية لأفراد المجتمع، وتشجيع سلوك الادخار عند الأفراد، وتطوير الانضباط الائتماني لديهم، وتعزيز المشاركة في الأسواق المالية غير المصرفية لتحقيق الأهداف المالية، فضلاً عن ترسيخ مبادئ حقوق المتعاملين بالأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، وتعزيز استخدام إدارة المخاطر في مختلف مراحل الحياة، ورفع قدرة الأفراد على التخطيط السليم للتقاعد، بالإضافة إلي تحسين طرق البحث وتقييم التعليم المالي، كأحد الأدوات الهامة لتقييم نتائج الاستراتيجية وتحديد مجالات التطوير، وتحقيق استدامة التطبيق والنتائج.

الرقابة المالية تلتقي بوفد غرفة التجارة الأمريكية لمناقشة سبل جذب مزيد من الاستثمارات للقطاع المالي غير المصرفي

استقبلت الهيئة وفد من أعضاء غرفة التجارة الأمريكية في مصر للتعرف على الإجراءات التي قامت بها الهيئة في القطاع المالي غير المصرفي لجذب الاستثمارات العالمية إليه، وكان أخرها مبادرة استحداث آلية تمويل للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكارات والتقنيات الرقمية، حيث سمحت الهيئة بتأسيس شركات ذات غرض الاستحواذ كشركة ذات رأس المال المخاطر
وقد رحبت الهيئة بأعضاء غرفة التجارة الأمريكية ورغبتهم في تنسيق الجهود مع الغرفة لجذب مزيد من الاستثمارات الخضراء لشرايين الاقتصاد الوطني، وتعزيز تأسيس صناديق استثمار جديدة تضخ أموال في الشركات الناشئة والتي لديها مقومات للنجاح كما وعد رئيس الهيئة بأن يتم النظر في اقتراح أعضاء الغرفة بمنح السياسة الاستثمارية لصناديق الاستثمار مزيد من المرونة، بما يمكن مديري الاستثمار-وخاصة صناديق الملكية الخاصة-في البحث عن شركات ناشئة والاستثمار بها سواء كانت في بورصة المشروعات المتوسطة والصغيرة أو من خارجها. وطلبت الهيئة من أعضاء الغرفة وضع ورقة عمل بمقترحاتهم لتذليل أية عقبات يرونها تعيق تدفق الاستثمارات وتكوين صناديق الاستثمار.

الرقابة المالية تصدر ضوابط التسعير المسؤول لمنتجات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتخفيف العبء عن كاهل 3.5 مليون مواطن

أصدرت الهيئة "ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" في استجابة لما توصل إليه الحوار المجتمعي متعدد الأطراف الذي بادرت الهيئة بالدعوة إليه وأدارته على مدار أكثر من شهرين عن "ضوابط واعتبارات التسعير المسؤول" لمنتجات التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف التخفيف من عبء الحصول على التمويل اللازم لتلك المشروعات عن كاهل ما يزيد عن 3.5 مليون مستفيد من أصحاب تلك المشروعات

وأكدت الهيئة أن تطبيق ضوابط التسعير المسؤول لمنتجات التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من شأنه أن يوازن بين مقومات كفاءة السوق واعتبارات حماية المنافسة، بجانب حماية حق المتعاملين فى الحصول على تسعير مسؤول لمنتجات تمويل تراعى التكلفة العادلة لمصادر الأموال ووفق آليات شفافة لاقتصاد السوق الحر و يقصد بالتسعير المسؤول الممارسات المهنية التى تعكس التزام جهة التمويل بتقديم هيكل أسعار متوازن وعادل، يحقق مستوى إجمالي مقبول لتكلفة الحصول على الائتمان بصورة مستدامة، وبمعدلات قابلة للتحمل من قبل شرائح العملاء المختلفين.و قد قامت الهيئة بتطوير قاعدة معلومات متخصصة تمكنها من إعداد مؤشر مرجعي للتسعير المسؤول على مستوى الصناعة ونشره على موقعها الإلكتروني للكافة تحقيقاً للشفافية الكاملة فى هذا الإطار، وأن الهيئة في إدارتها للحوار المجتمعي قد حرصت على تقديم نموذجا لرقيب يستهدف تحويل القواعد الرقابية من كونها ملزمة بقوة القانون فقط، لتصبح ملزمة برضاء الأطراف ذاتهم

السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة يتخطى تريليون جنيه مصري خلال أربعة أعوام

كشفت الهيئة عن تخطى إجمالي قيم الإشهارات بالسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة قيمة التريليون جنيه مصري بعد مرور ما يقرب من أربعة أعوام على بدء تشغيل السجل في مارس 2018، وتجاوز عددها الـ107 ألف إشهار حيث أوجد قانون تنظيم الضمانات المنقولة نظام فعال لإتاحة التمويل بضمان المنقولات دون نقل حيازتها، كما أن الفترة السابقة أثبتت جاذبية وفعالية السجل الإلكتروني " للضمانات المنقولة " فى استخدام الضمانات على الأصول المنقولة–دون العقارية–كآلية للحصول على التمويل للمشروعات عبر توظيف ما يحوذه المواطن من معدات وآلات وماكينات وأصول معنوية لتصبح علامة فارقة ونقلة نوعية فى دمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد الوطني وتشجيعه على الاستمرار والنمو بتحسين درجة السيولة لديه والتيسير على جهات التمويل اتخاذ قرار منح الائتمان بشكل أسرع وفى إجراءات ميسرة.

رئيس الوزراء يشهد مراسم توقيع 3 بروتوكولات تعاون لنشر الثقافة والتوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية

تم توقيع ثلاثة بروتوكولات تعاون بين وزارات: التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، والشباب والرياضة من جهة، والهيئة العامة للرقابة المالية من جهة أخرى؛ وذلك لنشر الثقافة والتوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية لطلاب المدارس، وشباب الجامعات، ومرتادي الأندية الرياضية ومراكز الشباب.

يأتي توقيع البروتوكولات، في إطار بدء تفعيل خطوات تنفيذ مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لـ "رفع مستويات الثقافة المالية وبناء مهارات فن إدارة الأموال" للطلاب والشباب، وتعريفهم بالأنشطة المالية غير المصرفية التي أصبحت متنوعة وكثيرة حاليا، ولم تعد تقتصر على الاستثمار في أنشطة سوق رأس المال، بل أصبحت تشمل أنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى نشاط التمويل الاستهلاكي. حيث تهتم الدولة ببناء شخصية واعية بما يدور ماليا واقتصاديا في المجتمع، ورفع المهارات المالية الأساسية لدى الإنسان المصري، والتي تمكنه من اتخاذ قرارات مالية سليمة ورشيدة، وكذا التوعية بالأنشطة المالية غير المصرفية، مؤكدا أن كل هذه الأنشطة مهمة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات التشغيل والإنتاج.

الرقابة المالية ترحب بصدور قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية

رحبت الهيئة بصدور قانون "تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية" وأكدت حرصها على سرعة إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لوضع أحكام مواد قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية ودعوة ممثلي كافة أطراف السوق العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية للاجتماع معهم في أقرب وقت لإجراء حوار مجتمعي حول الضوابط والإجراءات التنفيذية والمعايير المقرر أن تصدر عن مجلس إدارة الهيئة نفاذا لأحكام مواد القانون، كما أعربت عن تقديرها لأعضاء مجلس النواب وإسهاماتهم أثناء نظر ودراسة مشروع القانون .

ويمثل القانون أحد خطوات برنامج الهيئة الطموح لتطوير القطاع المالي غير المصرفي لما يتيحه من تيسير الوصول إلى أكبر قاعدة ممكنة من العملاء الراغبين في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، ورفع كفاءتها، وخفض التكاليف اللازمة للاستفادة من هذه الأنشطة والخدمات، بجانب ما سيحققه من نقلة نوعية بإتاحة الترخيص بمزاولة **4** تطبيقات إلكترونية في مقدمتها التطبيقات الإلكترونية لبرامج المستشار المالي والتي تحلل بيانات العملاء ووضعهم المالي الحالي وأهدافهم المالية المستقبلية لتقديم المشورة الفنية لهم، بالإضافة إلى التطبيقات الإلكترونية للتمويل الأصغر، والتطبيقات الإلكترونية للتأمين، وللتمويل الاستهلاكي بعد أن رصدت الهيئة التوجه العالمي المتسارع وتسابق الدول فيما بينها في توظيف تكنولوجيا تلك التطبيقات في القطاع المالي غير المصرفي وبما يعرف بالـ«FinTech».

إطلاق أول برنامج تعليمي لمنح درجة الدكتوراة في الحوكمة والتمويل بمركز المديرين المصري

افتتحت الهيئة فعاليات أول برنامج تعليمي لأول دفعة من الدارسين للدكتوراة المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل، وذلك وفقاً لبروتكول التعاون الجديد بين مركز المديرين المصري، وكلية الدراسات العليا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. إن اهتمام الرقيب بنشر مفاهيم الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات يرجع لاعتبار الحوكمة إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) كى تضمن كفاءة وشفافية عملية صنع القرار داخل القطاع المالي غير المصرفي، بجانب ما تمثله عملية الحوكمة من استثمار فى رأس المال البشرى اللازم لتحقيق رؤية الهيئة

المستقبلية 2025 والتي تحتاج إلى بناء وتعزيز القدرات العلمية في الحوكمة وإدارة المخاطر، بالإضافة لأهمية مبادئ وقواعد الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة.

حيث يتطلب الاهتمام بعملية الحوكمة داخل الأنشطة المالية والالتزام بتطبيقاتها احتياجات تدريبية يسعى لتوفيرها مركز المديرين المصري بجانب الاطمئنان لتنفيذ بروتوكولات تعاون وشراكة مع الأكاديمية باعتبارها أحد أهم صروح العلم والمعرفة والتي نستطيع من خلالها مزج الخبرات التطبيقية مع الخبرات العلمية بالشكل الذي يسهم في نشر أسس وتطبيقات الحوكمة في قطاعات الدولة المختلفة لتحقيق رؤية مصر 2030.

ويسمح برنامج الدكتوراة المهنية لمركز المديرين المصري بتأهيل ثلاث دفعات من الدارسين الحاصلين على برنامج الماجستير المهني لمركز المديرين في الحوكمة لاستكمال دراستهم والحصول على درجة الدكتوراة المهنية في تخصص الحوكمة والتمويل.

رئيس الوزراء يلتقي رئيس هيئة الرقابة المالية لاستعراض خطط الهيئة خلال المرحلة المقبلة

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في فبراير الماضي، الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية؛ لاستعراض خطط الهيئة خلال الفترة المقبلة و أعرب رئيس الوزراء عن أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لدعم جميع القطاعات المحركة لنمو الاقتصاد المصري، موضحا أن تقديم جميع صور المساندة للقطاع المالي غير المصرفي هو أحد أهم الأولويات للحكومة خلال الفترة المقبلة، لضخ مزيد من الاستثمارات المالية في أنشطة هذا القطاع المختلفة، جنبا إلى جنب القطاع المصرفية و عرضت الهيئة موقف عدد من القوانين التي تنظم النشاط المالي غير المصرفي منها إصدار القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية غير المصرفية و الجارى إصدار القرار التنفيذي والضوابط الرقابية للعمل على وضع أحكام هذا القانون و الذى سيساعد فى الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء الراغبين في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، كما أنه سيساعد فى خفض التكاليف والمساهمة في تعميق مستويات الشمول المالي، واستخدام آليات التكنولوجيا المالية و بالنسبة لقانون التأمين الموحد تم مناقشة جميع مواده الـ 217 بلجنة الاقتصاد والاستثمار والتمويل بمجلس الشيوخ و الذى يعد تنظيم متكامل لشركات التأمين الطبي والتأمين متناهي الصغر، بالإضافة إلى قواعد الملاءة المالية والحوكمة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، وكذا صناديق التأمين الخاصة، وسياستها الاستثمارية وحوكمتها بما يساعد فى أداءها الدور المنوط بها ومساهمتها الفعالة في النشاط الاقتصادي.

الرقابة المالية تشترط الحصول على موافقتها المسبقة لإجراء الفحص النافي للجهالة وتُشَكِل لجنتين إضافيتين لفض المنازعات في الأوراق المالية والتمويل غير المصرفي

أضافت الهيئة بند جديد لضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية؛ تشترط الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة أو مجلس إدارتها بحسب الأحوال للقيام بعمليات الفحص النافي للجهالة لأي من الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية كما وافقت على مد نطاق عمل آلية البت في الخلافات التي تثار بين الشركات وعملائها، والمعروفة بلجان فض المنازعات، عبر تشكيل لجنتين جديدتين لفض المنازعات في القطاع المالي غير المصرفي،

تختص الأولى بالنظر في الشكاوى والموضوعات المنظورة أمام الهيئة والمثارة بين الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وعملائها وتختص الثانية بالنظر في الشكاوى والموضوعات المنظورة أمام الهيئة والمثارة بين الشركات العاملة في مجال التمويل المالي غير المصرفي وعملائهم والتي تضم أنشطة(التمويل العقاري–التأجير التمويلي–التخصيم–تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر–التمويل الاستهلاكي)

الهجرة" و"الرقابة المالية": إدراج أسر المصريين العاملين بالخارج والشباب المصريين الدارسين بالخارج ضمن الفئات المستفيدة من الوثيقة

عقدت الهيئة اجتماع تشاورى مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، اجتماعًا تشاوريًا بحضور مجمعة تأمين السفر، وعدد من أعضاء الهيئة والمجمعة بهدف إجراء تقييم لنتائج إصدار هذه الوثيقة وبحث آليات تعزيز انتشارها بين أوساط المصريين بالخارج خاصة العمالة في منطقة الخليج العربي والتواصل معهم لحثهم على شرائها وتطبيق كل ما هو مناسب في هذا الصدد."

وقد تم الاتفاق على إدراج كل من أسر المصريين العاملين بالخارج والشباب المصريين الدارسين بالخارج، ضمن الفئات المستفيدة من هذه الوثيقة، وكذلك إعداد خطة لتدشين حملة ترويجية كبرى للوثيقة ورابط الاشتراك الخاص بها على منصات التواصل الاجتماعي للوزارة والهيئة العامة للرقابة المالية ومجمعة تأمين السفر وبوابة مصر الرقمية وبنك المعرفة، كما تم عرض الطلبات التي تلقتها الوزارة بشمول الوثيقة لمن هم أكثر من 65 عامًا، وقد وعدت هيئة الرقابة المالية ومجمعة التأمين بدراسة الطلب.

إطلاق أول برنامج تدريبي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

افتتحت الهيئة أول برنامج تدريبي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية يتناول "المهارات الأساسية في التحكيم" على مدار خمسة أيام، ويستهدف تزويد المشاركين الذين تجاوز 50 متدرب من كافة الهيئات والجهات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بالمعرفة العلمية والتطبيقية والقانونية الشاملة لكافة جوانب التحكيم، واكتسابهم للمهارات التي تمكنهم من القدرة على ممارسة القضايا التحكيمية.

ويعد إتاحة قنوات متعددة أمام المتعاملين في الخدمات المالية غير المصرفية لتقديم شكواهم، وإيصال مشاكلهم أو الخلافات التي تصل لحد النزاعات مع مقدمي الخدمات صمام أمان لتحقيق السلامة والاستقرار داخل الأسواق المالية غير المصرفية، ويحقق بناء مؤسسي متكامل للقطاع بما يُسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

وطالبت الهيئة الاتحادات والجمعيات الفنية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بالاتفاق على تصور رضائي يسمح بوجود شرط في العقود التي يتم إبرامها بين مقدمي الخدمة وعملائهم باللجوء إلى المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية في حالة نشوب خلاف أو نزاع، لما سنجده من حرص شديد لمراعاة مركز التحكيم لطبيعة التخصص

المطلوب والخبرة المطلوبة للفصل في هذه المنازعات، وما تتطلب هذه المنازعات من عمق وفهم جيد للأمور الفنية المتعلقة بتفصيلات تلك المعاملات.

هيئة الرقابة المالية تنعى عبد الحميد إبراهيم

نعت الهيئة عبد الحميد إبراهيم عضو مجلس إدارة الهيئة والرئيس الأسبق لهيئة سوف المال والجدير بالذكر أن المرحوم عبد الحميد إبراهيم كان قد عُينَ رئيسا للهيئة العامة لسوق المال في ديسمبر 1995 وحتى يونيو عام 2005، ثم كبيرا لمستشاري وزارة الاستثمار منذ يوليو 2005 حتى أكتوبر عام 2010، وقد تم اختياره عضوا بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية منذ يوليو 2009 وحتى الآن، كما عين عضوا بمجلس إدارة جهاز حماية المنافسة.

كما شغل المرحوم عبد الحميد إبراهيم عضوية مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال خلال الفترة (2005-2003)، وعضو اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة والمراجعة منذ عام 1999 وحتى يونيو 2013، كما ساهم في انشاء مركز المديرين المصري وشغل عضوية مجلس أمناء المركز، كما مثل مصر في عضوية مجلس إدراة بنك الكوميسا لمدة ثلاثا سنوات اعتبارا من يونيو 2002 حتى يونيو 2005. كما أعير للعمل كخبير مالى / محاسبى بمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة اعتبارا م مايو 1974، ثم رقى إلى وظيفة كبير مستشارين اعتبارا من أكتوبر 1978 حتى يونيو 1986.

لتعزيز التكامل بين أسواق المال العربية: الرقابة المالية بمصر تستقبل رؤساء الجهات المنظمة لسوق المال بالعراق

استقبلت الهيئة وفد من دولة العراق للتباحث حول سبل تدعيم التكامل بين البلدين في سوق رأس المال وتنسيق السياسات والمواقف في كافة التجمعات والمحافل الإقليمية والدولية في ضوء انتخاب رئيس هيئة الرقابة المالية في مصر رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة ونائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال(الأيوسكو).وخلال اللقاء عرضت الهيئة آخر التطورات التي شهدها نشاط سوق رأس المال على الساحة المصرية من قوانين جديدة أو تحديث لما هو قائم؛ بداية من التعديلات الجوهرية التي أجريت على لائحة قانون سوق المال رقم(95) لسنة 1992وصولاً لقانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، مؤكداً أن الهيئة ستطلق حواراً مجتمعياً بين الأطراف ذات العلاقة خلال الشهر الجاري كي يتمكن مجلس إدارة الهيئة القادم من إصدار القرارات التنظيمية للعمل على وضع أحكام القانون موضع التنفيذ.

رئيس هيئة الرقابة المالية يستقبل المنسق المقيم "للأمم المتحدة" والرئيس التنفيذي لوكالة "تنمية أفريقيا" للتعرف على جهود الهيئة في التنمية المستدامة وتمكين المرأة

استقبلت الهيئة كل من المنسق المقيم للأمم المتحدة، ثم الرئيس التنفيذي لوكالة تنمية أفريقيا*FSD Africa* ، والمدعومة من المعونة البريطانية، في لقاءين منفصلين بالقرية الذكية للتعرف على جهود الهيئة المبذولة في التنمية المستدامة وتمكين المرأة داخل القطاع المالي غير المصرفي.وخلال اللقاء أعرب ممثلا الأمم المتحدة عن اهتمامهم بالتعديل التشريعى الذي اقترحته الرقابة المالية بإجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واقترحا تقديم الدعم الفني والمساندة لأطراف السوق لبناء القدرات والجاهزية لأول إصدار منها.

الرقابة المالية يستعرض ثورة التشريعات بالأنشطة المالية غير المصرفية فى أول زيارة للسفير البريطاني لمقر الهيئة بالقرية الذكية

استقبلت الهيئة السفير البريطاني لدى مصر للتباحث حول جاذبية قطاع الأنشطة المالية غير المصرفية للاستثمارات البريطانية وتبادل الآراء والمقترحات لاقتراح آلية لتيسير تدفقها لمصر، وتبادل الخبرات المكتسبة عن تنظيم بريطانيا للدورة الـ 26 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ «COP 26» في العام الماضى، مع الجهات المهتمة بالاستدامة في الدولة المصرية.

وفى مستهل اللقاء تم مناقشة الأثار الاقتصادية التي شهدتها البلدين في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وما تبنته الرقابة المالية في مصر من مبادرات وإجراءات احترازية لاحتواء انتشار الجائحة وتخفيف آثارها على المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.وقد تم التباحث حول إمكانية وضع آلية لمتابعة الاستثمارات البريطانية في الأنشطة المالية غير المصرفية منذ لحظة دخولها للبلاد وبدء توظيفها، والعمل على تطويرها في ضوء ما تم الإفصاح عنه من رغبة كيانات بريطانية ضخمة متخصصة في التأمين فى التواجد بالسوق المصرى. وقد تم الاعراب عن تميز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية غير المصرفية بما يجعلها وجهة للمؤسسات الاستثمارية العالمية، وأنه لمس حرص الرقيب في مصر على تحقيق توافق في التعديلات التشريعية التي صدرت مع المعايير التي تصدر عن الجمعيات والاتحادات الدولية المهتمة بتنظيم عملية الرقابة والإشراف على الأنشطة المالية غير المصرفية، للوصول بالسوق المصري لوضع السوق المكافئ مع أي دولة أو وجهة كالمفوضية الأوربية.وتم تفقد مجمع المعرفة للثقافة المالية بالهيئة والتعرف على أنشطة المجمع والتي تعمل في تناغم وتنسيق في مكان واحد، وأبدى اهتمامه بمسؤوليات بالمجلس الاستشاري للمرز الإقليمي للتمويل المستدام والمنوط به اقتراح المعايير اللازمة للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص لذلك، واقتراح برامج التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات والمراكز

والجهات المعنية بالتمويل المستدام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي واقتراح خطة تنظيم البرامج والدورات التدريبية والمؤتمرات وورش العمل اللازمة للتعريف بالتمويل المستدام .

إطلاق اسم "عبد الحميد إبراهيم" على أكبر قاعات مجمع المعرفة للثقافة المالية وإقامة حفل تأبين له عقب أخر اجتماعات مجلس إدارة الهيئة

قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية فى اجتماعه السابق إطلاق اسم الراحل عبد الحميد إبراهيم على أكبر قاعات "مجمع المعرفة للثقافة المالية" التابع للهيئة تكريما لذكراه وتقديرا لرحلة عطائه، وإسهاماته في العديد من التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية وخاصة في نشاط سوق رأس المال؛ حيث لم يتأخر بخبرته التي اكتسبها في رحلته العملية بالأمم المتحدة للتحول بنشاط سوق رأس المال من العشوائية والهواة، إلى نشاط يمارس ويُدار من جانب جهات لها تنظيم مؤسسي يحظى باحترام المؤسسات العالمية.

وقد تم تثمين إطلاق اسم الراحل عبد الحميد إبراهيم على أكبر قاعات "مجمع المعرفة للثقافة المالية" بالهيئة، بجانب تحويل مكتبه الذي شغله بالهيئة إلى قاعة اجتماعات تحمل اسمه كتعبير عن وفاء العاملين لذكرى الراحل، وما يحملونه له من تقدير واحترام على اختلاف مستوياتهم، وتخليدا لذكراه بين الأجيال القادمة من المراقبين.

وقد تم إقامة حفل تأبين للراحل عقب انتهاء فعاليات الاجتماع الأخير لمجلس إدارة الهيئة، بمجمع المعرفة، بمشاركة قيادات من الأنشطة المالية غير المصرفية وممثلين عن الجهات التشريعية وأجهزة الدولة والمؤسسات الدولية وبيوت الخبرة التي سبق وتعاملت مع الراحل وبحضور قيادات الرقابة المالية.

الرقابة المالية تستهدف إطلاق آلية للإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي

اختتمت الهيئة فعاليات ورشة العمل المكثفة لاستخدام نماذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، والتي استهدفت تعزيز قدرات العاملين بالهيئة والمنوط بهم القيام بعملية الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية وثقل مهاراتهم بالتعرف على أفضل الممارسات الدولية فيما يخص نماذج الإنذار بالمخاطر المحتملة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

وأوضحت الهيئة أن إتاحة فرص تدريبية أمام المراقبين في الهيئة عبر الاحتكاك مع أهم بيوت الخبرة الأجنبية في إدارة المخاطر والإنذار المبكر يأتي ضمن جهود الهيئة لإعداد جيل من المراقبين قادر على توظيف آلية الإنذار المبكر ضمن منهج الرقابة على أساس الخطر الذي تتبناه هيئة الرقابة المالية لتحقيق سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

وقد تناول التدريب تناول على مدار خمسة أيام أسلوب تقييم وتصنيف قوة الملاءة المالية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وهو تطوير لنموذج CAMELS ، واشتمل على عدد من الموضوعات مثل تقييم القوة المالية للمؤسسات غير المصرفية ومقارنتها مع المعايير المحلية والدولية النظيرة في إطار السياسات المحاسبية المختلفة، بالإضافة إلى تقييم الكيانات الخاضعة لرقابة وإشراف

الهيئة(في أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر–وشركات التأمين–وأسواق رأس المال – والتوريق)، من حيث استراتيجية الإدارة، وإدارة المخاطر الى تواجهها ومنها القضايا التنافسية، والتعرف على إشارات الإنذار المبكر للتدهور باستخدام المؤشرات المالية والنوعية ومؤشرات السوق، وبما يعزز بذل العناية الواجبة الرقابية ويحسن من جودة أعمال الفحص المكتبي.

تعديل جديد على مواد قانون سوق رأس المال يسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية لمشروعات البنية التحتية لتوفير التمويل اللازم لإتمامها

رحبت الهيئة بإصدار السيد رئيس الجمهورية للقانون رقم *(13)*لسنة 2022 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، واستحداث سندات توريق الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقعة–كأداة تمويل غير تقليدية– لتمويل الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة بعد موافقة السلطة بها، مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من تدفقات نقدية مستقبلية حيث تحرص الهيئة على سرعة إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لوضع تعديلات قانون سوق رأس المال موضع التنفيذ كى يشهد الاقتصاد الوطني صدور أول سندات لتوريق الحقوق والمستحقات المالية المستقبلية المتوقعة، وبما يسمح للجهات القائمة على شئون المرافق والخدمات العامة في الدولة من توفير التمويل اللازم لها عبر توجيه حصيلة إصدار تلك السندات لإتمام مشروعات البنية التحتية–متغلبة بذلك على عقبة توفير التمويل–وذلك مقابل التدفقات النقدية المتوقعة التي سترد إليها في المستقبل، وضعاً في الاعتبار أن تلك المشروعات أصبحت من متطلبات الحياة اليومية المعتادة بما يؤكد استمرارية إقبال المواطنين عليها.
كما أوضحت الهيئة أن التعديلات الصادرة على قانون سوق رأس المال قد تضمنت توظيف للجانب الإيجابي من الإجراءات الاحترازية التي طالبت الهيئة بتطبيقها مع بداية جائحة كورونا في سُبل انعقاد الجمعيات العمومية؛ حيث تم إلزام الجهة المقيد لها أوراق مالية ببورصات الأوراق المالية بإتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية التي تكفل لمساهميها حضور اجتماعات الجمعية العامة وإثبات إجراءاتها والتصويت عليها عن بُعد، وفقا لما يصدر من شروط وضوابط وإجراءات عن مجلس إدارة الهيئة.

انطلاق فعاليات الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية(2022-2026)

اطلقت الهيئة فعاليات الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية(2022-2026) والتي تهدف إلى تطوير المهارات الأساسية لدى الشباب المصري ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة في إدارة أموالهم والتخطيط السليم لمستقبلهم هذا ومن المقرر أن يكون مجمع المعرفة للثقافة المالية–التابع للهيئة – ركيزة البداية لإنطلاق فعاليات وأنشطة "الاستراتيجية الوطنية للتوعية" ، وسيستضيف الدورة التدريبية " مدرب التوعية المالية المعتمد" لمدة ثلاثة أيام متواصلة والمصمم لمجموعة كبيرة من الشباب أصحاب المهارات الاتصالية والكفاءات من منتسبي وزارة الشباب والرياضة بحيث يتم تأهيلهم لكي يصبحوا مدربين معتمدين للوعي المالي غير المصرفي، ليتم الاعتماد عليهم لنشر الوعي والثقافة المالية غير المصرفية في محيطهم الاجتماعي والرياضي، بما يساهم في توسيع قاعدة الاستفادة ونشر تلك الثقافة على نطاق أوسع .

مجلس إدارة الهيئة يُصدر أربع قرارات تنظيمية للأنشطة المالية غير المصرفية قبل انتهاء ولايته

ناقش مجلس إدارة الهيئة رفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الاتحادات المصرية للشركات والجهات العاملة في مجال التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفي تماشيا مع ما سبق صدوره من قرارات لتمكين المرأة في مجالس إدارات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

وصدر قرار برفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الاتحادات المصرية الستة للشركات والجهات العاملة في مجال التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفي (التمويل العقاري–التأجير التمويلى–التخصيم– تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة متناهية الصغر–التمويل الاستهلاكي) إلى 25% من مقاعد المجلس أو عضوتين على الأقل، وإعطاء الاتحادات القائمة فترة لتوفيق أوضاعها في أول انتخابات مجلس إدارة للاتحاد أو حتى نهاية عام 2022 كما منحت الهيئة الموافقة على التأسيس والترخيص للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، وذلك لتفعيل أحكام مواد قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية .

و قد حرصت الهيئة على إتاحة مزيد من التيسير في إجراءات منح التمويل من خلال شركات التمويل العقاري في إطار مبادرة البنك المركزي لمحدودي ومتوسطي الدخل؛ حيث وافق المجلس على السماح بقيد الإدارات أو اللجان المختصة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، والهيئة العامة للخدمات الحكومية، بجدول خبراء التقييم العقاري لدى الهيئة وذلك فيما يخص الوحدات محل التمويل العقاري لمتوسطي ومحدودي الدخل، مع مراعاة ألا تكون أي من تلك الجهات المشار إليها طرفاً في عملية التمويل عند إجراء التقييم، وألا يقل فريق العمل بالإدارات أو اللجان المشار إليها عن خبيري تقييم عقاري مقيدين بجدول الهيئة على أن يكون أحدهما هو الموقع على تقرير التقييم، ومن ثم يتسنى الاعتداد بالتسعير الذي تعده اللجنة أو الإدارة المسئولة عن تسعير الوحدات العقارية بهذه الجهات فيما يخص الوحدات محل التمويل العقاري لمتوسطي ومحدودي الدخل.

اتفاق شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والرقابة المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين

جرت بمقر الهيئة العامة للرقابة المالية مراسم التوقيع على خطاب تعاون بين الرقابة المالية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر للاتفاق على بنود شراكة ممتدة بين الطرفين لتعزيز تمكين المرأة والنهوض بآليات التمويل المستحدثة المرتبطة بالنواحي الاجتماعية، وتشجيع الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تحقيق المساواة بين الجنسين وإطلاق العنان للفرص التمويلية التي تتيحها أدوات التمويل المستدام داخل الاقتصاد الوطني.

وخلال مراسم التوقيع، اتفق الجانبان على أن تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر–الدعم الفني لتعزيز القدرات داخل القطاع المالي غير المصرفي، والتعاون في مجال وضع المعايير اللازمة لتطبيق مبادئ الاستثمار المرتبطة بالنواحي الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية للانضمام لإعلان "مبادئ تمكين المرأة WEPs"

الذي أطلقته عالمياً هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة للتأكيد على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل. كما أشادت هيئة الأمم المتحدة بجهود الهيئة لالتزامها المستمر لتعزيز مبادئ الاستثمار في منظور النوع الاجتماعي بين أصحاب المصلحة وداخل الهيئة نفسها و التزامها بتعزيز فرص عمل لائقة للمرأة و التقدم في القطاع المالي غير المصرفي فضلا عن وضع المعايير حول التمويل المبتكر لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة و تحقيق المساواة بين الجنسين.

إطلاق أنشطة أول استراتيجية وطنية للتثقيف المالي غير المصرفي

افتتحت الهيئة البرنامج التدريبي لتأهيل مدربين مُعتمدين قادرين على القيام بالتوعية المالية يضم مجموعة كبيرة من الشباب أصحاب المهارات الاتصالية والكفاءات من منتسبي وزارة الشباب والرياضة، سيتم الاعتماد عليهم لنشر الوعي والثقافة المالية غير المصرفية في محيطهم الاجتماعي والرياضي وتم إطلاق أنشطة التثقيف المالي وبدء تفعيل مبادرة "رفع مستويات الثقافة المالية وبناء مهارات فن إدارة الأموال" للطلاب والشباب، وتعريفهم بالأنشطة المالية غير المصرفية التي أصبحت متنوعة وكثيرة.

وقد قامت العديد من الدول قامت بتبني استراتيجية قومية للثقافة المالية غير المصرفية، بعد ما أدركت أهمية نشر الثقافة والتوعية المالية لجميع فئات الشعب بدءًا من المرحلة الابتدائية وصولاً إلى كبار السن والفئات المهمشة من التعليم، والفوائد التي ستعود على المجتمع من محو الأمية المالية غير المصرفية في توسيع قاعدة الشمول المالي ودورها في الحد من الفقر، وفهم أكبر للسياسات المالية الحكومية من جانب أفراد المجتمع.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية تساعد الشباب على تحقيق الانضباط المالي والتخطيط الشخصي السليم لمستقبل أفضل لهم، كما تمدهم بأساليب التعامل مع الأزمات المالية، وكيفية استخدام الأدوات المالية غير المصرفية، ومن ثم تحقيق الاستقلالية المالية، وحماية الشباب من عمليات الاحتيال والنصب المالي من خلال برامج التوعية.

توقيع مذكرة تفاهم بين الرقابة المالية في مصر وهيئة الرقابة على التأمين التونسية

شاركت الهيئة في فعاليات أول مؤتمر متخصص للتأمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توضيح أهمية التأمين على هذه المشروعات في ظل تمتع العديد من المحافظات بتوفير هذه النوعية من المشاريع التي تُمول من البنوك والعديد من جهات التمويل غير المصرفية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمارس نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

كما شهدت الجلسة الافتتاحية مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة المالية في مصر والهيئة العامة للتأمين بالجمهورية التونسية في مجال التعاون وتبادل المعلومات في الرقابة على قطاع التأمين وإعادة التأمين بين البلدين، للاتفاق على أطر وأليات تبادل المعلومات بين الرقيب في كلا البلدين، وتوفير المساعدة الفنية لتحقيق فعالية الرقابة وفقا لما تسمح به القوانين والتشريعات والمتطلبات القانونية المعمول بها في مصر وتونس ودون الإضرار بالمصالح العامة بالدولتين، مع الحفاظ على السرية المهنية و بمقتضى مذكرة التفاهم سيتم توفير المساعدة للاستثمار في أسواق التأمين في كلا البلدين، وتبادل البيانات الإحصائية والدراسات

ذات الصلة بأسواق التأمين في البلدين بصفة دورية، بما فيها الدراسات التي تهدف إلى استشراف المستقبل الاقتصادي بين البلدين فيما يتعلق بقطاع التأمين، واستعراض فرص نمو حجم عمليات وأنشطة إعادة التأمين بين البلدين، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بالرقابة على أسواق التأمين بما فيها البيانات المالية في مجال الترخيص والرقابة على قطاع التأمين والتدريب في مجال التأمين، والعلوم الاكتوارية، والتأمين التكافلي، والقواعد التنظيمية التي تحكم التأمين بما في ذلك التأمين التكافلي.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg